مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية
الترقيم الدولي الموحد (P-ISSN):2661-7641
الترقيم الإلكتروني الدولي الموحد (E-ISSN): 2716-8107
مجلد (4)، عدد (2) /ديسمبر 2021 / ص: 93-114

تطور مؤشرات أداء سوق التأمين الجزائري -دراسة تحليلية للفترة (2009-2019)-

The evolution of the performance indicators of the Algerian insurance market

- an analytical study for the period (2009-2019) -

نور الدين سنجاق الدين(SANDJAK EDDINE Nour Eddine)*[1]
إيمان مرير (Imene marir)[2]
[1]جامعة حسيبة بن بوعي -الشلف- (الجزائر)، مخبر الأنظمة المالية والمصرفية، n.sandjakeddine@univ-chlef.dz
[2]المركز الجامعي مرسلي عبد الله -تيبازة-(الجزائر)، مخبر الاقتصاد الرقمي، marir.imene@cu-tipaza.dz

تاريخ الاستلام: 2021/10/02 تاريخ القبول: 2021/12/06 تاريخ النشر:2021/12/31

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أداء سوق التأمين الجزائري خلال الفترة (2009-2019) بناء على المؤشرات الرئيسية. وتوصلت الدراسة لوجود تركز في قطاع التأمين في الجزائر في فرع التأمين على الأضرار بنسبة 90%، والتأمين على السيارات بما يقارب 50% من إجمالي سوق التأمين، ووجود ضعف في الخدمة التأمينية لبقاء نسبة التعويضات إلى إجمالي المطالبات دون المستوى. كما توصلت الدراسة لضعف أهمية قطاع التأمين في الجزائر نتيجة لضعف معدل الاختراق وكثافة التأمين، والدور الضعيف له في تعبئة الادخار الداخلي.

الكلمات المفتاحية: مؤشرات، قطاع التأمين، أداء سوق التأمين.

تصنيف (JEL):G22, C13, M16.

Abstract

This study aims to evaluate the performance of the Algerian insurance market during the period (2009-2019) based on the main indicators. The study found that there is a concentration in the insurance sector in Algeria in the branch of damage insurance by 90%, and car insurance with nearly 50% of the total insurance market.And there is a weakness in the insurance service because the ratio of compensation to total claims remains below the level. The study also found the weak importance of the insurance sector in Algeria as a result of the weak penetration rate and insurance density, and its weak role in mobilizing internal savings.

Keywords:indicators, insurance sector, insurance market performance.

JEL classification:G22, C13, M16.

*سنجاق الدين نور الدين:n.sandjakeddine@univ-chlef.dz

مقدمة

يعتبر نظام التأمين من أهم مكونات النظام المالي التي تقوم عليها النظم الاقتصادية المعاصرة، حيث يلعب التأمين دورا بالغ الأهمية في حماية الإنسان من الأخطار المرافقة له في كافة أنشطته اليومية، كالأمراض ومختلف الكوارث الطبيعية التي قد يكون سببا في إحداثها، أو ضحية لخطر الغير، كما يغطي التأمين مخاطر المشروعات الاقتصادية مما يشكل حافزا للاستثمار ويحميها من التوقف، فضلا عن دوره في تعبئة الادخار.

والتأمين اليوم يعتبر كصناعة قائمة بذاتها مجسدة بمجموعة من الشركات المقدمة للخدمات التأمينية، فهو نظام يفترض وجود أداة قانونية تنظم علاقة المؤمن بالمؤمن لهم، ألا وهي عقد التأمين، ويتم قياس أهمية التأمين في الاقتصاد بعدة مؤشرات أهم حجم الإنتاج والتعويض، ومعدل الاختراق وكثافة التأمين، بالإضافة لمدى مساهمته في تعبئة الادخار في الاقتصاد الوطني.

والجزائر كغيرها من دول العالم تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، عن طريق مختلف القطاعات الاقتصادية في كل المجالات المالية والصناعية وغيرها، لذلك فهي تسعى لتوسيع سوق التأمين وتطوير منتجاته حماية لمخاطر الفعاليات الاقتصادية وتعبئة للادخار المحلي والمساهمة في النهوض بالاقتصاد الوطني.

إشكالية الدراسة: من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: **ما مستوى أداء سوق التأمين الجزائري من خلال تطور المؤشرات الرئيسية؟**

الأسئلة الفرعية: واعتمادا على هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي المراحل التاريخية التي مر بها قطاع التأمين الجزائري؟
- ما هي مكونات سوق التأمين في الجزائر؟
- ما مستوى أداء سوق التأمين الجزائريمن خلال المؤشرات الرئيسية (إنتاج الفروع، مستوى التعويضات، الكثافة، الاختراق والمساهمة في الادخار الداخلي)؟

فرضيات الدراسة: لمعالجة الإشكالية المطروحة نضع الفرضيات التالية:

- يعرف قطاع التأمين في الجزائر تركزا في فرع التأمين على الأضرار.
- يتميز قطاع التأمين الجزائري بضعف في مستوى التعويضات.
- يعاني قطاع التأمين الجزائري من ضعف في مؤشرات الاختراق والكثافة والمساهمة في الادخار الداخلي.

أهمية الدراسة: تتجلى أهمية الدراسة في تطرقها بالدراسة والتحليل لأداء أحد أهم القطاعات المكونة للنظام المالي في اقتصاد الدول وهو قطاع التأمين، ومدى مساهمته في تقديم الأمان المالية للأفراد والمؤسسات، وموقعه ضمن الاقتصاد الوطني كأحد روافد التنمية.

منهج الدراسة: تم استخدام منهجين في هذه الدراسة، أولا المنهج التاريخي لعرض مسيرة تطور قطاع التأمين في الجزائر، ثانيا المنهج الاستنباطي بأداتيه الوصف والتحليل، أداة الوصف من خلال المسح المكتبي والتأصيل النظري لمختلف جوانب الموضوع، وأداة التحليل في تحليل إحصائيات مؤشرات أداء سوق التأمين.

حدود الدراسة: تمثلت حدود الدراسة المكانية في الجزائر، أما الحدود الزمنية فتمثلت في فترة تحليل مؤشرات سوق التأمين الجزائري (2009-2019)، أما الحدود الموضوعية فانحصرت في المؤشرات التي تم اعتمادها في قياس أداء سوق التأمين الجزائري ممثلة في: حجم الإنتاج، التعويضات، معدل الاختراق وكثافة التأمين، وكذا نسبة المساهمة في الادخار الداخلي.

1.التطور التاريخي لنشاط التأمين في الجزائر

مر قطاع التأمين الجزائري بمراحل مختلفة متسلسلة زمنيا بدأ بالمرحلة الاستعمارية حيث كان فيها المشرع الفرنسي هو الحاكم لقطاع التأمين آنذاك، تليها بعد ذلك مرحلة ما بعد الاستقلال ثم مرحلة احتكار الدولة لنشاط التأمين تليها مرحلة التخصص ثم مرحلة الإصلاحات الأولية بإنهاء احتكار الدولة للقطاع وإلغاء سياسة التخصص وأخيرا مرحلة تحرير السوق، وسنورد هذه المراحل فيما يلي:

1.1.المرحلة الاستعمارية (1830-1962): ارتبط وجود التأمين في الجزائر بوجود الاستعمار ومؤسساته التي سيرت هذا النشاط، ويعتبر أول وأقدم بروز للتأمينات في الجزائر إلى شركة التأمين التبادلي ضد الحريق التي تأسست سنة 1861 لمزاولة نشاط التأمين، على غرار الصندوق المركزي لإعادة التأمين التبادلي في المجال الفلاحي الذي أنشئ عام 1907، حيث أن المشرع الفرنسي مع بداية القرن التاسع عشر اقتصر على التأمين البحري، لكن مع ظهور المركبات ذات المحرك قام المشرع الفرنسي بسن نصوص خاصة بالتأمينات البرية ومن بينها قانون 13 جويلية 1930 الذي ينص على تنظيم وفرض عقود التأمين البرية، وبعد ذلك جاء مرسوم 14 جوان 1938 مضيفا بعض النصوص منها(Guenane, 2003, p. 33):

- مراقبة جل شركات التأمين من قبل الدولة مهما كانت طبيعتها ورؤوس أموالها؛
- تدوين القوانين الخاصة بالشركات؛

- تثبيت طريقة الحساب ووضع الأرصدة.

في هذه المرحلة كانت الحكومة العامة والتي مقرها الجزائر العاصمة، تعطي رأيها حول اعتماد الوكالات الخاصة أو سحب الاعتماد منها وفقا لما يقره التشريع الفرنسي، إلى جانب نشر تقرير سنوي حول صناعة التأمين في الجزائر. ولكي يعزز المستعمر رقابته على قطاع التأمين الجزائري أصدر العديد من القرارات والمراسيم منها(Tafiani, 1988, p. 25):

- مرسوم 6 مارس 1947 المتعلق بتنظيم وإدارة ورقابة شركات التأمين الناشطة في الجزائر؛
- قرار 5 ماي 1947 المكون للجنة الاستشارية للتأمينات في الجزائر والتي تكمن مهمتها في تنظيم سوق التأمين؛
- قرار 28 أوت 1947 المحدد لقيمة الكفالة والمخصصات التقنية لشركات التأمين الناشطة بالجزائر.

2.1.مرحلة ما بعد الاستقلال (1962- 1965): بدأت هذه المرحلة مع صدور القانون 62-157 المؤرخ في 21 ديسمبر 1962والذييتعلق بالضمانات والالتزامات المطلوبة من شركات التّأمين الفرنسية وإخضاعها لرقابة وزارة المالية،اتخذت هذه المرحلة مبادرات تهدف إلى الحفاظ على مصالح الدولة والمواطنين في المواجهة والتصدي للمؤسسات الأجنبية العاملة آنذاك في الجزائر، والتي بلغت 270 مؤسسة غالبيتها فرنسية، وواجهت الجزائر عدة تحديات في مجال التأمينات فنتيجة للسياسة الاستعمارية الراسخة في عمل مؤسسات التأمين الأجنبية، اغتنمت الفراغ القانوني المؤطر للصناعة التأمينية وجنت أرباح طائلة من خلال اللجوء المفرط لسياسة إعادة التأمين بفروعها بفرنسا من أجل تهريب الأموال(Lazoul, 2011, p. 6)، بالإضافة إلى نقص الإطارات واليد العاملة المؤهلة في ميدان التأمين، وهو ما أدى إلى تدخل السلطات الجزائرية بسن قانونين أساسيين في 8 جوان 1963 ينصان على:

- القانون الأول: إنشاء عملية إعادة التأمين وجعلها إجبارية لجميع عمليات التأمين العاملة بالجزائر، وهذا من خلال تأسيس الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR؛

- القانون الثاني: يوجب رقابة وزارة المالية على جميع مؤسسات التأمين والوسطاء، واشتراط الحصول على الاعتماد لدى وزارة المالية لتمكينها من ممارسة نشاطها التأميني بالجزائر.

وبادرت الحكومة بمقتضى القرار الصادر بتاريخ 12 ديسمبر 1963 بإنشاء شركة تأمينات مختلطة جزائرية – مصرية هي الشركة الوطنية للتأمين SAA، الشركة الجزائرية للتأمينات وإعادة

التأمين CAAR، الصندوق المركزي لإعادة التأمين للتعاونية الزراعية CRMA، والتعاونية الجزائرية لتأمين عمال قطاع التربية والثقافة MAATEC.

3.1. مرحلة احتكار الدولة (1966- 1972): في هذه المرحلةأعلنت الحكومة سنة 1966 على احتكار نشاط التّأمين من قبل الدولة، وألغي قانون الضّمانات والالتزامات، وقد تجسد بالأمر 66-127 الصادر بتاريخ 17 ماي 1966، حيث أشارت المادة الأولى منه على أنه: "من الآن فصاعدا يرجع استغلال كل عمليات التأمين للدولة". كما بسطت الدولة سيادتها على كافة شركات التأمين باتخاذها تدابير تقضي بتأميمها بالأمر رقم 66-129 المؤرخ في 27 ماي 1966 ووضع حد لنشاط الشركات الأجنبية، أدّى هذا الاحتكار كذلك إلى تأميم 39% من المساهمة المصرية في الشركة الوطنية للتأمين(طارق، 2017، صفحة 355).

إن الهيئات التي تقاسمت الاختصاص (مارست عملية الاحتكار) في هذا المجال هي الشركة الجزائرية للتأمين SAA، الصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين CAAR، بالإضافة إلى مؤسسات التأمين التبادلي (التامين التبادلي الجزائري لعمال التربية والثقافة والصندوق المركزي لإعادة التأمين الفلاحي). وتطور احتكار الدولة بإنشاء الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR عام 1973 بموجب الأمر رقم 73-1954 المؤرخ في 01 جانفي 1973 من نفس السنة، وهذه الشركة تقوم بعمليات إعادة التأمين للمخاطر التي تفوق قدرة الشركات الوطنية.

لقد ظل احتكار الدولة للقطاع قائما بواسطة تلك المؤسسات العمومية لفترة طويلة نسبيا، حيث انتهت بصدور قانون عام 1995 والذي يقضي بإلغاء ذلك الاحتكار.

4.1. مرحلة التخصص (1973- 1979): إن التنظيم الجديد لسوق التأمين الجزائري سنة 1973 كان نتيجة الزيادة المتسارعة في الطلب على الخدمة التأمينية، حيث تم إنشاء نوع جديد من شركات التأمين (الصندوق المركزي لإعادة التأمين CCR)مع نهاية عام 1973 يتخصص نشاطها في عمليات إعادة التأمين، وبالموازاة مع هذه المؤسسات فقد تطور النظام القانوني لعقد التأمين بواسطة مجموعة من الأحكام الخاصة والعامة، لعل أهمها الأمر الصادر بتاريخ 30 يناير 1974 ويتعلق بالتأمين الإلزامي على السيارات، القانون المدني الجزائري الصادر بالأمر رقم 75-1958 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 الذي تضمن فصلا كاملا لتنظيم عقد التأمين وتحديد أنواع التأمين، والقانون التجاري الصادر في 26 سبتمبر 1975(KPMG Algérie SPA, 2009, p. 13).أما في تاريخ 1 جانفي 1976 قرر وزير المالية إدراج مبدأ التخصص لعمل شركات التأمين، حيث تخصصت كل من الشركات التالية في فرع معين:

- الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR: الأخطار الصناعية وأخطار النقل؛
- الشركة الوطنية للتأمين SAA: تأمين السيارات وأخطار الخواص وبدرجة أقل تأمين الأشخاص؛

كما تم إلغاء المنافسة بين شركات التأمين، كان للتخصص الأثر الكبير على السوق، الأمر الذي أدى فيما بعد إلى صعوبة التأقلم مع الانفتاح الذي تبع إصلاحات 1988.

5.1. مرحلة الإصلاحات الأولية (1980-1994): لم تشهد الفترة وجود قانون ينظم نشاط التأمين بشكل واضح، وصدر قانون التأمين في الجزائر سنة 1980 ليؤكد التوجه الاشتراكي في مجال التأمين، ويعتبر بمثابة أول قانون تأمين للجزائر الذي تحدث بشكل مفصل ولأول مرة على حقوق المؤمِن والمؤمَّن له واحتوى مضمونه على أغلب فروع وأنواع التأمين، تأمينات الأضرار وتأمينات المسؤولية والأشخاص، كما أشار بشكل مختصر إلى رقابة الدولة على التأمين من طرف وزارة المالية.عرف سوق التأمين جوا من المنافسة بسبب استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية والتي تنتج عنها على مستوى القطاع التأميني(Belhadji, 2005, p. 83)، وفي سنة 1882 كان هناك مشروع لإنشاء مؤسسة تأمين تعهد لها مزاولة واحتكار تأمينات الأشخاص عن طريق تنازل الشركة SAA، وفي عام 1985 أدى إنشاء الشركة الجزائرية للتأمينات النقل (CAAT) إلى صفقة جديدة من خلال التركيز على مخاطر فرع النقل، وبالتالي أخذ حصة في السوق من CAAR التي احتكرت المخاطر الصناعية.

يمكن القول أن صدور الأمر 89-828 كان بمثابة إنهاء احتكار الدولة لقطاع التأمين وإلغاء سياسة التخصص وهذا ما جعل شركات التأمين العمومية تخوض غمار المنافسة وتحريكها للبحث عن أسواق جديدة لضمان مركزها ودوامها، كما غيرت شركات التأمين الموجودة بتغيير قانونها الأساسي لتتمكن من ممارسة كل الأنشطة التأمينية، باستثناء إعادة التأمين المحصور في الشركة (CCR)، وابتداء من سنة 1990 أصبح للمؤسسات الوطنية الحرية في تسويق جميع منتجات التأمين عن طريق تقديم منتجات مختلفة من فروع متعددة، وبالتالي خلق المنافسة في هذا القطاع، حيث قررت الشركة الوطنية للتأمين في 1991 مزاولة كل فروع التأمين الحديثة وذلك وبقرار من الجمعية العامة للمساهمين، ومن أجل ضمان تنفيذ هذه الإصلاحات تم إنشاء الاتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين (UAR) في 22 فيفري 1994 (قندوز و بلحيمر ، 2015، صفحة 87).

6.1. مرحلة تحرير سوق التأمين (من 1995 إلى يومنا هذا): شهدت هذه فترة عدة إصلاحات مست مجالات مختلفة، إذ يعتبر إلغاء قانون احتكار التأمين من خلال الأمر 95-07الصادر في 25 جانفي 1995 المتعلق بنشاط التأمين في الجزائر أحد مظاهر إصلاحات قطاع التأمين التي كان الهدف منها الانتقال من نظام تأمين ذو طابع اشتراكي إلى نظام ذو طابع رأسمالي، حيث جاء القانون 95-07 محدثا تغيرات جذرية في المحيط الاقتصادي لقطاع التأمينات من بينها تحرير نشاط التأمين عن طريق الانفتاح على الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، وضع معايير لإنشاء شركات تأمين برأسمال أدنى، إحداث مهنة لوسطاء التأمين، تحديد شروط ممارسة مهنة الوكيل والسمسار وإنشاء المجلس الوطني للتأمين (CNA) في 24 مارس 1997، وفي نهاية السنة المالية 2000، أعطت هذه اللجنة الموافقة على سبع شركات تأمين جديدة وعشرة سماسرة (Ziad & Taibi, 2017, p. 63).وصدر عن وزارة المالية القرار رقم 43 المؤرخ في 29 جويلية 2002 المتضمن تحويل الاستفادة من التنازل الإجباري من الشركة الوطنية للتأمين SAA إلى معيد التأمين CCR، وتأسيس حق امتياز لفائدة CCR لكل التنازلات الاختيارية في حالة تقديمها لشروط أحسن أو معادلة للمقدمة من معيدي التأمين الأجانب.

وفي 26 أوت 2003 جاء الأمر رقم 03-12 الذي أقر بإلزامية التأمين ضد مخاطر الكوارث الطبيعية (إعلان حالة الكارثة، تسعيرة الأخطار وطرق منح ضمان الدولة)، وكذلك خلال سنة 2005 شهدت هذه المرحلة أعمال ومناقشة مشروع مراجعة الأمر 95-07، كما عرف قطاع التأمين نتائج إيجابية منها زيادة عدد وسطاء التأمين بنسبة (45.6%) خلال الفترة (1998-2006) أي سجلت 287 وسيط عام 1998 وصولا إلى 418 وسيط عام 2006،وعدة قرارات ومراسيم صدرت في 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، تخص المجلس الوطني للتأمينات، الرقابة على نشاط التأمين، الوسطاء، الوكلاء العاملين وغيرها من مجالات التأمين وإعادة التأمين(بوعلام و فكارشة ، 2019، صفحة 358).

أدت هذه الأعمال في فيفري 2006 إلى تعديل الأمر 95-07 بالقانون 06-04 الذي نص على الفصل بين تأمينات الأضرار والأشخاص ويشتمل هذا النص على المحاور الأساسية لإصلاح قطاع التأمين فيما يلي:

- **تحفيز النشاط**: عن طريق تنويع المنتجات التأمينية والاستجابة لتطلعات المتعاملين وضمان حماية أكبر وأوثق لحقوق المؤمن لهم وشفافية أكبر في التسيير؛

- **تدعيم الأمن المالي لشركات التأمين:** من خلال وجوب توفر هذه الأخيرة على صلابة مالية جيدة ومسيرين أكفاء؛

- **إعادة تنظيم الجهاز الرقابي على التأمينات:** من خلال إنشاء لجنة مستقلة للإشراف على التأمينات تحل محل مديرية التأمينات بوزارة المالية؛

- **دعم الحكم الراشد (الحوكمة) لشركات التأمين:** من خلال عقود الأداء للمسيرين، ووضع آليات قانونية من شأنها ضمان تسيير فعال لمجالس إدارة شركات التأمين؛

- **تنويع قنوات التوزيع:** لضمان التنويع في الوساطة يمكن بيع المنتجات التأمينية من خلال قنوات أخرى غير شركات التأمين خاصة عن طريق الشبكة البنكية.

2.مكونات سوق التأمين الجزائري

يتكون سوق التأمين في الجزائر من مجموعة من الهيئات الناظمة والمشرفة على قطاع التأمين، بالإضافة لمختلف شركات التأمين، ويتم التفصيل في مكونات هذين العنصرين في النقاط التالية:

1.2.الهيئات الرقابية والتنظيمية لقطاع التأمين في الجزائر

يضم قطاع التأمين الجزائري مجموعة من الهيئات الرقابية والتنظيمية، تسعى الدولة من خلالها إلى حماية المؤمن لهم وتطوير قطاع التأمين، وتتمثل هذه الهيئات فيما يلي:

- **وزارة المالية:** تقوم وزارة المالية بتقديم الترخيص لفتح شركات التأمين وإعادة التأمين، وهذه الشركات لا يمكنها مزاولة نشاطها إلا بعد حصولها على موافقة من وزير المالية وبعد استشارة المجلس الوطني للتأمين، الذي بدوره يمنح الاعتماد من خلال اللجنة المانحة للاعتماد.
- **مديرية التأمينات:**يوضح نص المادة 209 من الأمر 95-07 أنها بمثابة هيكل مكلف بضمان رقابة وإشراف الدولة على قطاع التأمينات، تنتمي هذه المديرية إلى المديرية العامة للخزينة، حيث تم إنشاؤها عند إعادة تنظيم وزارة المالية في فيفري 1995، هذه المهمة تمارس في عين المكان أو من خلال الوثائق(مبروك ، 2007، صفحة 80).
- **المجلس الوطني للتأمينات CNA:**يعتبر المجلس الوطني للتأمينات جهاز استشاري يعمل تحت وصاية وزارة المالية، يقوم بمراقبة تطبيق القوانين من قبل شركات التأمين والسعي إلى تطويره وترقية قطاع التأمين ليصبح ركيزة الاقتصاد الوطني مستقلا، يكلف بوضع سياسة توجيهية لنشاط التأمين وإعادة التأمين ويتكون من ممثلي الأطراف الفاعلة في النشاط التأميني، ويتكون المجلس من: ممثلي الدولة، ممثلين للمؤمنين والوسطاء، ممثلين للمؤمن

لهم، ممثلين لمستخدمي قطاع التأمين،ممثلي الخبراء في التأمينات والاكتواريين(حميدة ، 2012، صفحة 41).

- **لجنة الإشراف على التأمينات**: أنشأت هذه اللجنة بتاريخ 09 أبريل 2008 تطبيقا لأحكام المادة 210 من الأمر 95-07، وهي هيئة تابعة لوزارة المالية تمارس الدولة من خلالها الرقابة على نشاط التأمين وإعادة التأمين، وتتمثل مهامها في(غفصي ، 2017، صفحة 381):السهر على احترام شركات ووسطاء التأمين المعتمدين للأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالتأمين وإعادة التأميني، والتأكد من أن هذه الشركات تفي بالالتزامات التي تعاقدت عليها تجاه المؤمن لهم ولازالت قادرة على الوفاء، والتحقق من المعلومات حول مصدر الأموال المستخدمة في إنشاء أو زيادة رأس مال شركة التأمين.
- **صندوق ضمان المؤمن لهم:** يتحمل عجز شركات التأمين سواء كل أو جزء من الديون تجاه المؤمن لهم أو المستفيدين من عقود التأمين وتتشكل موارده من اشتراك سنوي لشركات التأمين وإعادة التأمين وفروع الشركات الأجنبية المعتمدة، على أن لا يتعدى 1% من الأقساط الصادرة الصافية من الإلغاءات.
- **اتحاد شركات التأمين وإعادة التأمين (UAR):**يمثل جمعية المؤمِنين الجزائرية، يشكل ما يشبه تجمع للمهنيين تشترك فيه كافة شركات التأمين وإعادة التأمين التي تنشط في سوق التأمين الجزائري، ومن مهامه(خلوف و حساني ، 2017، صفحة 49):تمثيل المصالح المهنية، وترقية وتطوير نشاط التأمين، والعمل على تحسين نوعية الخدمات المقدمة من طرف شركات التأمين، ومعالجة كل المشاكل والأزمات المرتبطة بالمهنة، خاصة فيما تعلق بالتأمين المشترك، كيفية الوقاية من الأخطار ومحاربة مظاهر انحراف المنافسة بالإضافة للمساهمة في تحسين مستوى تأهيل وتكوين عمال قطاع التأمين.
- **اتحاد المؤمِنين الجزائريين**: يعتبر جمعية مهنية مختصة بمشكلات المؤمِنين، وتقتصر العضوية فيها على شركات التأمين وإعادة التامين فقط، حيث يهدف إلى الإسهام في تطوير النشاطات والخدمات المقدمة من قبل شركات التأمين وإعادة التأمين، من خلال متابعة مستجدات الصناعة التأمينية وتقنياتهاالحديثة.
- **الهيئة المركزية للمخاطر:**يتوجب على شركات التأمين وفروع شركات التأمين الأجنبية توفير المعلومات الائتمانية اللازمة لأداء مهامها، ولهذا الغرض تم إنشاء الهيئة المركزية للمخاطر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07-138 الذي حدد ملامح هذه الهيئة ومهمتها في جمع وتركيز

المعلومات المتعلقة بعقود التأمين المكتتبة من قبل شركات التأمين وإعادة التأمين وفروع التأمين الأجنبية. وبموجب ذلك يتعين على شركات التأمين أن تعلن للمركزية عن العقود التي تصدرها، وبدورها تبلغ المركزية هذه الشركات بأي حدث تأميني له نفس الطابع ونفس الخطر، علما أن هذه المركزية تعمل تحت وزارة المالية ومرتبطة بمديرية التأمين(حبار ، 2015، صفحة 73).

2.2.شركات التأمين وإعادة التأمين: يمكن تعداد شركات التأمين العاملة في الجزائر بناء على القانون رقم 06 – 04 المؤرخ 2006/02/27، حيث انتظم سوق التأمين الجزائري إلى غاية نهاية 2019 حسب التخصصات والمرتبة كما يلي.

- **شركات تأمين الأضرار:** يمارس هذا النشاط من قبل 13 شركة تأمين، منقسمة بين 04 شركات عمومية (SAA-CASH-CAAT-CAAR)، و06 شركات خاصة (TRUST-GAM- CIAR-SALAMA-ALLIANCE- 2A)، وتعاونيتين (CNMA-MAATEC)، وشركة مختلطة AXA DOMMAGE.
- **شركات تأمين الأشخاص:** تتخصص في ممارستها 08 شركات تأمين، منقسمة بين 02 عامة (CAARAMA ASSURANCE -TALA ASSURANCE)، 02 خاصة (CARDIF EL DJAZAIR-مصير للحياة)، 03 مختلطة (الجزائرية للحياة- AMANA-AXA VIE) وتعاونية واحدة (LE MUTUALISTE).
- **شركات التأمين المتخصصة:** تضم شركتين تمارس تأمين القرض وهما:

✓ **شركة ضمان قروض العقارات SGCI:** هي مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم، تأسست عام 1997 برأسمال قدره 02 مليار دج، متخصصة في جميع عمليات تأمين القروض العقارية، بمساهمة كل من الخزينة العمومية بنسبة 40.35% و04 شركات تأمين عمومية (CAAR, SAA) بنسبة 5.07% و(CAAT, CCR) بنسبة 2.09% لكل شركة، و06 بنوك عمومية (BNA, BEA, BDL, CNEP, CPA) بنسبة 8.025% لكل بنك، أما BADR بنسبة 5.07%.

✓ **الشركة الجزائرية لضمان قروض الصادرات CAGEX:** منح لها الاعتماد طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 96-235 المؤرخ في 02 جويلية 1996، برأسمال قدره 02 مليار دج، موزع بالتساوي بين مساهميها العشر أي بحصة 10% لكل مساهم، 05 شركات تأمين عمومية (SAA, CCR, CAAT,CAAR,CNMA)، و05 بنوك عمومية (BNA, BADR, BDL, BEA, CPA).

تقوم بتأمين الصادرات، تأمين المعارض، تحصيل الديون والتأمين المشترك وإعادة التأمين، إضافة إلى بيع المعلومات الاقتصادية والمالية للشركات الجزائرية المصدرة.

- **الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR:** تتمثل في شركة التأمين الوحيدة التي أسندت إليها جميع العمليات الجزائرية المتعلقة بإعادة التأمين، وهي مؤسسة عمومية تم تحويلها بعد الإصلاحات الاقتصادية إلى شركة ذات أسهم تعد ملكا للدولة، أنشئت من طرف السلطة الجزائرية سنة 1973 بمقتضى الأمر 73-54 المؤرخ في 01 أكتوبر 1973، وبدأت بمزاولة في هذا النشاط في عام 1975، برأسمال 2 مليار دج ليقدر حاليا ب 19 مليار دج، حاليا هي تقوم بإدارة البرنامج الوطني لإدارة الكوارث الطبيعية كما تقوم بممارسة جميع عمليات إعادة التأمين البحري والنقل.

3.تحليل مؤشرات أداء سوق التأمين الجزائري للفترة (2009-2019)

سيتم التعرض في هذا العنصر لتحليل تطور أداء سوق التأمين الجزائري، وذلك من خلال تحليل تطور أهم مؤشراته متمثلة في الإنتاج والتعويضات، الكثافة التأمينية ومعدل الاختراق، ومدى مساهمته في الادخار الداخلي.

1.3.تطور إنتاج التأمين خلال الفترة (2009-2019)

يمثل الإنتاج في شركات التأمين مجموع الأقساط المحصلة نتيجة اكتتاب المؤمَّن لهم في عقود التأمين، والجدول التالي يوضح تطور إنتاج التأمين الإجمالي في سوق التأمين الجزائري للفترة (2009-2019).

الجدول 1. تطور إنتاج التأمين الإجمالي في الجزائر للفترة (2009-2019): الوحدة مليار دينار

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الإنتاج الإجمالي	77,34	81,71	86,68	99,63	114	125,51	127,90	129,56	133,67	137,73	144,45
التغير %	13,93	5,65	6,08	14,94	14,42	10,09	1,90	1,29	3,17	3,04	4,90

Source :Ministère de Finance, Direction des Assurances, rapports d'Activitéd'assuranceenAlgérie (2009-2019).

الشكل 1. تطور إنتاج التأمين الإجمالي في الجزائر للفترة (2009-2019): الوحدة مليار دينار

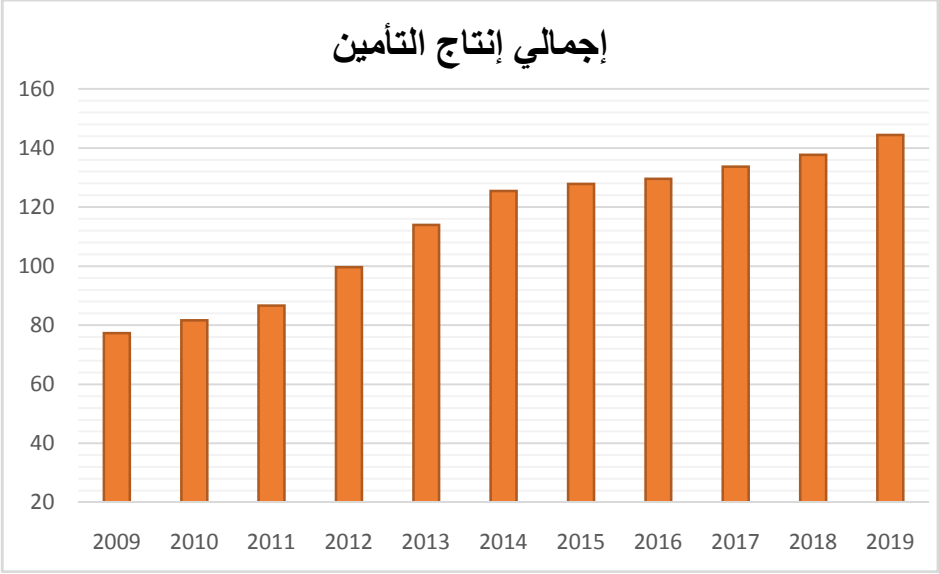

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدول السابق

يتضح من خلال الجدول والشكل السابقين أن إجمالي إنتاج التأمين عرف تزايدا مستمرا طوال الفترة (2009-2019)، منتقلا من 77,34 مليار دينار سنة 2009 إلى 137,73 مليار دينار سنة 2019، ما يعني زيادة بمقدار قرابة الضِّعف، ويرجع ذلك لزيادة أسعار منتجات التأمين ودخول شركات جديدة لسوق التأمين الجزائري، وارتفاع عدد المشمولين بالتأمينات الإجبارية. وعرفت سنة 2012 أكبر معدل نمو بـ: 14,94%، وبدأت نسبة الزيادة في التناقص منذ سنة 2015 حيث لم تتجاوز نسبة 4,9% نتيجة تأثر قطاع التأمين بالأزمة الاقتصادية جراء انهيار أسعار النفط.

2.3.تطور إنتاج فرعي التأمين على الأضرار والتأمين على الأشخاص

1.2.3.تطور نسبة مساهمة فرعي التأمين على الأضرار والتأمين على الأشخاص: يوضح الجدول الموالي تطور إنتاج التأمين على الأضرار والتأمين على الأشخاص، ونسبة مساهمة كل منها في الإنتاج الإجمالي خلال الفترة (2009-2019).

الجدول 2. تطور إنتاج فرعي التأمين على الأضرار والأشخاص للفترة (2009-2019): الوحدة: مليار دينار

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
تأمينات الأضرار AD (مليار دينار)	71,55	74,18	79,91	92,71	105,83	116,98	117,83	118,32	120,25	125	130,84
تأمينات الأشخاص AP (مليار دينار)	5,80	7,53	6,76	6,92	8,17	8,53	10,07	11,24	13,43	12,73	13,61
نسبة مساهمة AD%	92,50	90,78	92,20	93,05	92,83	93,20	92,12	91,32	89,95	90,76	90,58
نسبة مساهمة AP%	7,50	9,22	7,80	6,95	7,17	6,80	7,88	8,68	10,05	9,24	9,42

Source :Ministère de Finance, Direction des Assurances, rapports d'Activitéd'assuranceenAlgérie (2009-2019).

يتضح من خلال الجدول السابق أن التأمين على الأضرار يعتبر الفرع الحيوي لنمو الإنتاج الإجمالي لقطاع التأمين في الجزائر، حيث فاقت حصته 90% طيلة الفترة (2009-2019)، ورغم أن مساهمة فرع التأمين على الأشخاص من الإنتاج الإجمالي بقيت ضعيفة لم تتجاوز نسبة 10% إلا أنها حققت نموا هاما بلغ الضعف خلال الفترة (2011-2017) منتقلا من 6,76 مليار دينار سنة 2011 إلى 13,43 مليار دينار سنة 2017، وهذا راجع للأمر 04/06 المؤرخ في (20-04-2006)، الذي شجع دخول الشركات الأجنبية وتطوير الفروع التأمينية عن طريق الفصل بين تأمينات الأضرار وتأمينات الأشخاص، والذي دخل حيز التنفيذ سنة 2011.

2.2.3.تطور إنتاج فروع التأمين على الأضرار: يوضح الجدول الموالي تطور إنتاج فروع التأمين على الأضرار للفترة (2009-2019)

الجدول 3. تطور إنتاج التأمين على الأضرار حسب الفروع للفترة (2009-2019): الوحدة مليون دينار

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
تأمين السيارات	35433	40329	43958	53118	61073	65360	66841	65158	65047	68560	69613
IRD*	28886	26708	29215	32559	37030	42850	42723	44242	47584	48227	51911
تأمينات النقل	6109	6045	5679	5262	5749	6406	5652	6614	5840	5697	6287
التأمين الزراعي	762	1051	1047	1398	1758	2052	2591	2256	1628	2439	2882
تأمين القروض	378	47	14	3	4	3	3	50	152	81	146
المجموع	71550	74180	79913	92340	105614	116671	117810	118321	120250	125005	130839

Source :Ministère de Finance, Direction des Assurances, rapports d'Activité d'assurance en Algérie (2009-2019).

يتضح من خلال الجدول السابق أن إنتاج مختلف فروع التأمين على الأضرار عرف تزايدا مستمرا طيلة الفترة فيما عدا فرع التأمين على النقل وتأمين القرض الذين عرفا تذبذبا في الإنتاج. ويحتل فرع تأمين السيارات الحصة الأكبر من سوق تأمين الأضرار حيث بلغت نسبته المتوسطة 55,36% للفترة (2009-2019)، ومرد ذلك لزيادة عدد السيارات وارتفاع تسعيرة تأمينها واحتوائها على شق إجباري التأمين. أما فرع تأمين الحرائق والأخطار المختلفة (IRD) فقد احتل المرتبة الثانية ضمن فروع تأمين الأضرار بمتوسط بلغ 37,66% لنفس الفترة، وذلك لارتفاع الطلب على تأمين الحرائق ومختلف الأخطار المصاحبة لبرنامجي الانعاش الاقتصادي ودعم النمو. في حين عرف تأمين النقل تذبذبا ثم انخفاضا ابتداء من سنة 2016 بسبب نقص حركية النقل البحري ومن ثم طلب التأمين عليه الذي تفوق مساهمته 50% من تأمين النقل، ومرد ذلك انخفاض حركية النقل بسبب سياسة التقشف الرامية لخفض الواردات. أما فيما يخص التأمين الزراعي فقد عرف تطورا ملحوظا طيلة الفترة منتقلا من 762 مليون دينار سنة 2009 إلى 2882 مليون دينار سنة 2019 نظرا لتزايد التأمينات الحيوانية والتأمين على الممتلكات والمعدات الفلاحية التي شهدت ارتفاعا في القيمة والعدد ضمن مخطط الدعم الفلاحي المعتمد للنهوض بالقطاع. أما التأمين على القروض فيشكل حصة ضعيفة جدا من إجمالي تأمينات الأضرار بنسبة متوسطة لم تتجاوز 1% طيلة الفترة، وشهد هذا النوع تذبذبا ملحوظا متأثرا بتذبذب التأمين على القروض العقارية وقروض الصادرات والقروض الاستهلاكية.

3.2.3.تطور إنتاج فروع التأمين على الأشخاص: يوضح الجدول الموالي تطور إنتاج فروع التأمين على الأشخاص للفترة (2009-2019).

الجدول 4. تطور إنتاج التأمين على الأشخاص حسب الفروع للفترة (2009-2019): الوحدة مليون دينار

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الحوادث والمرض	/	2264	1406	1171	1604	1303	1843	1428	1831	1780	2087
المساعدة	/	792	861	1397	1512	2291	2653	2895	3009	2803	2632
التأمين على الحياة والوفاة	/	1809	1943	1863	2251	2501	3295	3808	4475	4508	5357
التأمين الجماعي	/	2312	2458	2149	2665	2505	2791	3331	3610	3697	4251
المجموع	5553	7171	6670	6586	8034	8600	10582	11462	12925	12788	14327

Source : Conseil National des Assurance, Note de conjoncture du marché des assurance, Algérie, les rapports des années (2009-2019).

شهدت جميع فروع التأمين على الأشخاص تطورا ملحوظا خلال الفترة (2010-2019) فيما عدا تأمينات الحوادث والمرض التي عرفت تذبذبا طيلة الفترة للطابع العشوائي لأخطارها المغطاة، والمساهمة الأكبر سنة 2019 هي لفرع التأمين على الحياة والوفاة بنسبة 37,39% ومرد ذلك لإلزاميته في القروض البنكية. يليه في المرتبة الثانية التأمين الجماعي بنسبة 29,67% لسنة 2019، وهذا راجع للامتياز الضريبي الخاص به. ثم تأمين المساعدة بنسبة 18,37% سنة 2019 مدفوعا بإجباريته في ملف التأشيرة للدول الأوربية. وتأمين المرض والحوادث في المرتبة الأخيرة بنسبة بلغت 14,57% لنفس السنة.

3.3.تطور حجم تعويضات سوق التأمين: بلغ حجم التعويضات الإجمالي 73258 ميلون دينار سنة 2019 مرتفعا بنسبة 10% عن سنة 2018 البالغة 66566 مليون دينار.

1.3.3 تعويضات فروع التأمين على الأضرار: يوضح الجدول الموالي قيم تعويضات فروع تأمينات الأضرار ونسبها، ومعدل التسديد لسنة 2019.

* تأمين الحرائق والأخطار المختلفة

الجدول 5. تعويضات فروع التأمين على الأضرار لسنة 2019

الفروع	قيمة التعويضات (مليون دينار)	نسبة تعويضات الفرع إلى إجمالي تعويضات الأضرار	نسبة التعويضات المسددة إلى إجمالي المطالبات
تأمين السيارات	47418	%68,94	%42,2
IRD	17634	%25,64	%46,3
التأمين الزراعي	896	%1,30	%57,3
تأمينات النقل	2511	%3,65	%44,5
تأمين القرض	320	%0,47	%30,9
المجموع	68779	%100	%44,24

Source : Conseil National des Assurances, Note de conjoncture du marché des assurances, Algérie, Quatrièmetrimestre et Année 2019, p p : 17, 18.

يوضح الجدول السابق أن حصة الأسد من تعويضات الأضرار هي لفرع تأمين السيارات، فقد بلغت 68,94% سنة 2019، ويرجع ذلك لكونه المنتج الأول في سوق التأمين الجزائري من حيث إجمالي الأقساط، أما نسبة التعويضات لهذا الفرع إلى إجمالي مطالباته فقد بلغت 42,2% لنفس السنة وذلك لارتفاع حجم المطالبات بسبب حوادث المرور المتزايدة. الفرع الثاني من حيث التعويضات كان من نصيب تأمينات الحرائق والأخطار المختلفة (IRD) بنسبة 25,64% كونه الفرع الأساسي الثاني من حيث الأقساط المكتتبة ضمن فروع تأمينات الأضرار، وسجلت نسبة تعويضاته إلى مطالباته نسبة 46,3%. ويعد التأمين الزراعي صاحب المرتبة الأولى في نسبة تعويضاته إلى إجمالي مطالباته بنسبة 57,3%. أما النسبة المتوسطة للتعويضات المسددة في فرع تأمينات الأضرار من إجمالي المطالبات فبلغت 44,24% ولم تتجاوز حتى النسبة القانونية (50%)، وهي تعبر بذلك عن نسبة تعويض دون المستوى ولا تعكس الأداء التعويضي الجيد للأخطار المؤمَّن ضدها.

2.3.3تعويضات فروع التأمين على الأشخاص: يوضح الجدول الموالي قيم تعويضات فروع تأمينات الأشخاص ونسبها، ومعدل التسديد لسنة 2019.

الجدول رقم 6. تعويضات فروع التأمين على الأشخاص لسنة 2019

الفروع	قيمة التعويضات (مليون دينار)	نسبة تعويضات الفرع إلى إجمالي التعويضات	نسبة التعويضات المسددة إلى إجمالي المطالبات
تأمينات الحوادث والمرض	68	%1,53	%64,95
المساعدة	334	%7,5	%33,9
التأمين على الحياة والوفاة	786	%17,67	%25,9
التأمين الجماعي	3260	%73,3	%93,4
المجموع	4448	%100	%54,54

Source : Conseil National des Assurances, Note de conjoncture du marché des assurances, Algérie, Quatrièmetrimestre et Année 2019, p p 23, 24.

من الجدول السابق يظهر أن فرع التأمين الجماعي كان له الحصة الأكبر من حجم التعويضات ضمن تعويضات تأمينات الأشخاص بنسبة 73,3% لسنة 2019، وهذا لكونه يحتل الحصة الأولى في إنتاج تأمينات الأشخاص. أما المرتبة الأخيرة فكانت لتأمينات الحوادث والمرض بنسبة 1,53% لنفس السنة، غير أن هذا الفرع كان الأول من حيث معدل السداد بنسبة بلغت 64,95% وهذا لارتفاع معدل سداد تأمينات المرض بنسبة قاربت 88%. أما متوسط معدل السداد لتأمينات الأشخاص فبلغ 54,54% وهو معدل منخفض نوعا ما ويدل على ضعف الخدمة التأمينية في تأمينات الأشخاص في بعض الفروع كون التباين بين النسب كان كبيرا.

4.3 معدل الاختراق: يتم احتساب معدل الاختراق بقسمة إجمالي إنتاج التأمين على الناتج المحلي الإجمالي في الدولة، ويعبر عن مدى أهمية قطاع التأمين في اقتصادها، والجدول الموالي يوضح تطور معدل الاختراق في الجزائر والمعدل العالمي له للفترة (2009-2019).

الجدول 7. تطور معدل الاختراق للفترة (2009-2019): بـ (%)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الجزائر	0,78	0,68	0,59	**0**,61	0,68	0,73	0,78	0,8	0,72	0,68	0,74
المعدل العالمي	6,6	6,3	6,1	6,1	5,9	5,9	6,1	6,28	6,13	6,09	7,23

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات: Swiss Re Institute sigma, Reports of the years (2009-2019)

يوضح الجدول السابق أن معدل اختراق التأمين في الجزائر لم يتجاوز 0,8% طيلة الفترة (2009-2019)، حيث سجلت أقصى نسبة له سنة 2015 بـ:0,78%، في مقابل معدل عالمي تجاوز 5,9% طيلة الفترة. ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها ضعف اختراق نشاط التأمين على الأشخاص حيث لم تتجاوز 0,07% طيلة الفترة، وسيطرة القطاع النفطي على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

5.3 تطور كثافة التأمين: يعد مؤشر كثافة التأمين أحد أهم المؤشرات للحكم على أداء قطاع التأمين في الاقتصاد، كونه يمثل نصيب إنفاق الفرد على خدمات التأمين، ويتم احتسابه بقسمة الإنتاج الإجمالي لقطاع التأمين في الدولة على عدد سكانها، والجدول الموالي يوضح تطور كثافة التأمين في الجزائر والمعدل العالمي لها للفترة (2009-2019).

الجدول رقم 8. تطور كثافة التأمين خلال الفترة (2009-2019): الوحدة دولار أمريكي

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الجزائر	30,2	30,5	32,4	34,3	37,5	39,8	32,2	30	29	28	29
المعدل العالمي	583	607	638	635	627	639	609	638,3	650	682	818

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات: Swiss Re Institute sigma, Reports of the years (2009-2019)

من الجدول السابق يتضح أن إنفاق الفرد الجزائري على خدمات التأمين يعد ضعيفا جدا، فلم تتجاوز الكثافة التأمينية في أقصى قيمتها المسجلة في 2014 مبلغ 40 دولارا، في مقابل معدل عالمي فاق 580 دولار طيلة الفترة (2009-2019) بأدنى قيمة سنة 2009 بـ: 583 دولارا، وأقصى قيمة بـ: 818 دولارا سنة 2019، ويرجع ذلك لضعف الثقافة التأمينية في الجزائر وتركيزها على التأمين الاجتماعية، والعامل الديني وضعف الدخل الفردي والتفاوت الكبير في توزيع الثروة، وسوء الخدمة التأمينية من حيث آجال التسوية، وضعف نسبة التعويضات المدفوعة إلى إجمالي المطالبات كما تم توضيحه سابقا.

6.3 مساهمة التأمين في الادخار الداخلي: يعتبر دور التأمين في تعبئة الادخار الدور الثاني له بعد توفير الحماية من الأخطار للأفراد والمشروعات، وذلك لتميُّز شركات التأمين بانعكاس دورتها الإنتاجية التي توفر لها النقد السائل إلى حين تغطية خسائر الأخطار المستقبلية، والشكل الموالي

يوضح نسبة مساهمة التأمين في الادخار في الجزائر معبرا عنها بإجمالي المؤونات التقنية إلى إجمالي الادخار الداخلي.

الشكل 2. نسبة مساهمة قطاع التأمين في الادخار الداخلي في الجزائر للفترة (2009-2019): بـ: (%)

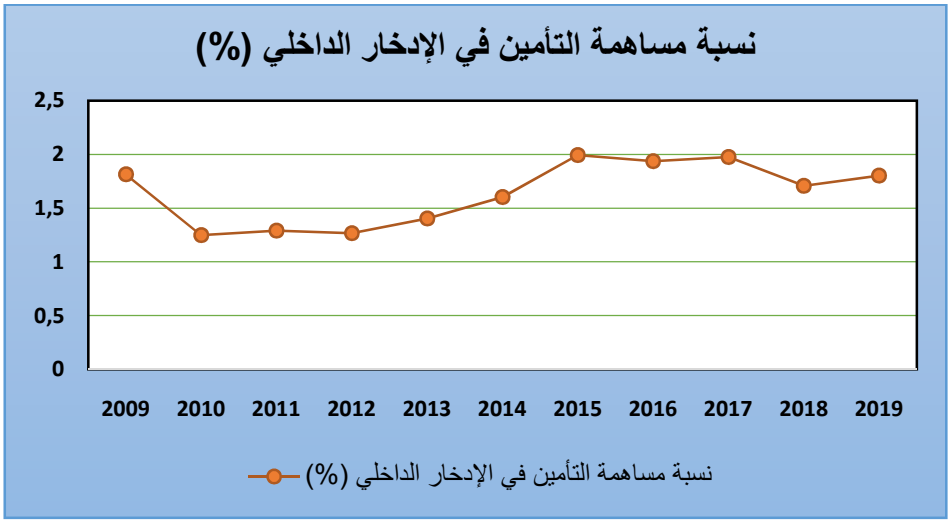

– World Bank:(consulté le: 30/06/2021.https://data.albankaldawli.org/):

– Ministère de Finance, Direction des Assurances, rapports d'Activité d'assurance en Algérie (2009-2019).

يتضح من الشكل السابق أن نسبة مساهمة التأمين في الادخار الداخلي لم تتجاوز 2% طيلة الفترة (2009-2019)، وسجلت أدنى نسبة لها في 2010 بـ:1,25% وأقصى نسبة لها سنة 2015 بـ:2%، ويدل ذلك على ضعف مساهمة قطاع التأمين في تعبئة الادخار في الجزائر كونه يشكل أحد أهم القطاعات المساهمة في تعبئة رؤوس الأموال في الدول المتقدمة، ويرجع ذلك لضعف المساهمة في الناتج الداخلي الخام، وعدم التعويل على قطاع التأمين كقطاع حيوي في التنمية الاقتصادية في الجزائر.

خلاصة

مر قطاع التأمين الجزائري خلال سيرورته الزمنية بإصلاحات هامة في عدة محطات، كان أهمها قانون 95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995، والذي حرر قطاع التأمين من هيمنة الدولة، وفتح المجال أمام الخواص والشركات الأجنبية للاستثمار فيه، نتج عن ذلك تزايد شركات التأمين، والزيادة في الطلب على خدمات التأمين، ثم عُدِّل بالقانون 06-04 المؤرخ في فيفري 2006 الذي سعى للفصل بين تأمينات الأضرار وتأمينات الأشخاص وتوسيع شبكة التوزيع وتطوير المنافسة، لتطوير التأمين على الأشخاص، مع ذلك بقي قطاع التأمين دون المستوى، واتضح ذلك من خلال تحليل تطور أدائه من خلال المؤشرات الرئيسية.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- يتميز سوق التأمين الجزائري بالتركُّز في التأمين على الأضرار حيث يشكل ما يفوق 90% من إجمالي سوق التأمين، في حين لا تفوق مساهمة تأمينات الأشخاص 10%.
- يشكل تأمين السيارات الفرع الأول في سوق التأمين الجزائري، بحوالي 55% من سوق التأمين على الأضرار، وما يقارب 50% من إجمالي سوق التأمين.
- يتميز قطاع التأمين في الجزائر بضعف في الخدمة التأمينية، انعكس ذلك في بقاء نسبة التعويضات إلى إجمالي المطالبات عند نسب غير مرضية لم تتجاوز (55%) كمتوسط لفرعي التأمين على الأضرار والتأمين على الأشخاص.
- يعاني قطاع التأمين في الجزائر من ضعف في الطلب على خدماته ونقص في الثقافة والوعي التأميني، حيث لم يصل معدل الاختراق إلى 1% ولم تتجاوز كثافة التأمين 40 دولارا في أحسن أحوالها طيلة الفترة (2009-2019)، مقابل معدلات عالمية تجاوزت 5,9% في معدل الاختراق وفاقت 583 دولارا لكثافة التأمين لنفس الفترة.
- يعد دور التأمين في تعبئة الادخار معبرا عنه بإجمالي المؤونات التقنية إلى إجمالي الادخار الداخلي في الجزائر ضعيفا، حيث لم يتجاوز 2% حتى سنة 2019.

توصيات ومقترحات الدراسة: من خلال النتائج المتوصل لها نضع الاقتراحات التالية:

- اعتماد سياسة تسويقية مناسبة لنشر الثقافة التأمينية وتوسيع الطلب على خدمات التأمين في الجزائر؛
- تفعيل الآجال القانونية للتعويض لتعزيز ثقة العملاء في خدمات شركات التأمين؛
- تصميم منتجات تأمين بسيطة تتناسب مع ثقافة المجتمع؛
- البعد عن تعويض الخسائر دون تأمين، لدفع الأفراد للتأمين ضد المخاطر.

المراجع

Boualem Tafiani .(1988) .**Les assurances en Algerie (etude pour une meilleure contribution a la strategie de developpement).** *OPU et ENAP.*Alger.

Brahih Guenane .(2003) .**Analyse stratégique d'un portefeuille de produits d'assurance – Cas de la société algérienne d'assurance SAA.,«** *Mémoire de Magister en finance.*Algérie: école superieur de commerce d'Alger.

Hizia Ziad و ، Hamza Taibi .(2017) .**La tarification des primes dans une assurance emprunteur: cas de la CAAR assurance** .*Revue de science commercials.*(1)

KPMG Algérie SPA .(2009) .***Guide des assurances en Algerie.***

Mohamed Lazoul .(2011) .**La situation actuelle du secteur des assurances en Algérie, Quelle sont les alternatives .*Les sociétés d'assurances traditionelles et les sociétés Takaful entre la théorie et le pratique*.**Setif: Université Farhet Abbas.

YassineAli Belhadji **.(2005) .Importance de la stratégie du marketing – Mix en assurances de personnes (Cas de l'assurances scolaire de la CAAR de Tlemcen)** .*Memoire de Magister en marketing.*Université de Tlemcen.

توفيق غفصي . (2017). **مكانة قطاع التأمين ضمن النسيج الاقتصادي للجزائر بالمقارنة مع دول المغرب العربي خلال الفترة (2011-2015).** *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 10* (17).

جميلة حميدة . (2012). ***الوجيز في عقد التأمين – دراسة على ضوء التشريع الجزائري الجديد للتأمينات***-. الجزائر: دار الخلدونية.

حسين مبروك . (2007). ***المدونة الجزائرية للتأمينات***. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.

عبد الرزاق حبار . (2015). **عناصر التنظيم الاحترازي لنشاط التأمين –مع إشارة خاصة لحالة الجزائر–**. *مجلة الاقتصاد والمالية، 01*(01).

قندوز طارق ، و بلحيمر إبراهيم . (2015). **أداء سوق التأمين الجزائري بين مطرقة التضخم وسندان البطالة خلال الفترة 1995- 2009.** *مجلة بحوث اقتصادية عربية*(69).

قندوز طارق. (2017).***المقاربة التسويقية والصناعة التأمينية (الأسس النظرية والتجربة التطبيقية)***. الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

لونيسي بوعلام، و سفيان فكارشة . (2019). **أشكال شركات التأمين في الجزائر**. *مجلة الإبداع، 09*(01).

ياسين خلوف ، وحسين حساني . (2017). **الملاءة 2 أي أهمية لتطبيقها في الجزائر؟**,*مجلة البحوث التجارية المعاصرة، 31*(01).